

السنة عليه، فيتناولونه في الكلام، وهو كذلك لا يترك فرصة تسنح إلا ويستغلها، ويحاول أن يشهر بأهل السنة ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

خلود المؤمن العاصي في النار

يذهب أهل السنة إلى أن صاحب الكبيرة لا يخلد في النار أما المعتزلة فإنهم يذهبون إلى خلوده في النار. ، يستشهدون بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٩٣) وعند تفسير هذه الآية، نجد الزمخشري يأخذ لها أكبر اهتمام، ويتخذ منها مطعنا يطعن خصومه من أهل السنة، ويشدد النكير عليهم، والسبب في ذلك أنهم لا يقولون بخلود صاحب الكبيرة في النار، اللهم إلا الشرك، والزمخشري لا يقول بجواز أن الله سبحانه وتعالى سيغفر لهذا الإنسان ما قدم من الأعمال والكبائر طالما لقي الله سبحانه لا يشرك به شيئاً.

فالقائل للنفس عند أهل السنة يجوز أن الله سبحانه وتعالى لا يخلده في النار، وقد أخذوا ذلك من قول البارئ عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء: ١١٦) إلا أن الزمخشري يقول لا يغفر لهذا، ويستدل بما روى عن ابن عباس أنه قال: «توبة قاتل المؤمن عمدا غير مقبولة».

ومن أجل هذا الخلاف العقائدي، بين الزمخشري وأهل السنة، نشاهد أن الخصومة بينهم، وقد وصلت حدها من العنف والقوة، فكل منهم يتهم صاحبه بالزيغ والضلال والابتداع، ويجعله في مصاف الكفرة العجزة.

وهذا تطرف لا مبرر له، ومبالغة في الخصومة، ما كان ينبغي أن تصل هذا الحد. باختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، ومن أصولنا المتعارف عليها: نتعاون جميعاً فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، والمجتهد إذا أصاب فله أجران، أجر الاجتهاد وأجر الصواب، وإذا أخطأ فله أجر واحد، هو أجر الاجتهاد، وكل ميسر لما خلق له.